بالف الاطلاق وضميره للعبد اي كسب بمعني مكسوب كلف الله بسببه اي الزم فعل ما فيه كلفة او طلب بسببه منه فعل ما فيه كلفة والمعني ان فعله متعلق لقدرته وارادته وواقع بكسبه واختياره عقيب عزمه وان كان يخلق الله تعالي
ولكن ذلك الكسب الذي هو تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها
لا يوثر في المقدور تاثير اختراع وايجاد له فاعرفا اي فاعرف وجوبا هذا الحكم الخفي الادراك مع ظهوره عند مثبت الوحدانية المحضة لله تعالي الاعلي من مده الله بمزيد التوفيق فانه قامت علي حقيته البراهين العقلية والنقلية فمن العقلية ان العبد لو كان خالقا وموجدا لافعاله لكان عالما بتفاصيلها واللازم باطل فالملزوم كذلك ومن النقلية وهي اولي من الاولي وخلق كل شي فقدره تقديرا خالق كل شي فاعبدوه تمدح واستحقاق للعبادة فلا يصح حمله علي انه خالق لبعض الاشيا كافعال نفسه لان كل حيوان عندكم كذلك بل يحمل علي العموم فتدخل فيه اعمال العباد قال والدي رحمه الله تعالي رايت في المنبجسة مصلحا وعندنا للعبد كسب كلفا ولم يكن موثرا فلتعرفا وهو احسن مما في الاصل وما معني من الشرح عليه الاغنية الاصل عني اذ ذاك مع النسيان واذا علمت وجوب ثبوت كسب العبد باختياره او بسبب وجوب ثبوت كسبه باختياره فالواجب ان تعتقد ان العبد ليس مجبورا في جميع افعاله التي من جملتها الكسب السابق بحيث لا يصدر عنه اثر من الاثار الا ولا اختيار له في صدوره عنه وانما هو آلة للفعل كالسكين للقاطع والشجرة للريح والباب للمغلق بل كخيط معلق في الهوي تميله الرياح يمينا وشمالا ولا خيرة له في موافقتها ولا قدرة له علي مخالفتها كما ذهب اليه الجبرية بل الواجب ان تعتقد صدور بعض افعاله عن اختياره والبعض الاخر عن اضطراره وذلك لما يجده كل عاقل من الفرق الضروري بين حركة المرتعش وحركة الماشي بل بين حركة يد المرتعش الارتعاشية وحركتها الارادية حال تناول بعض الاشيا والواجب ايضا ان تعتقد ان العبد ليس كلا مفعول يفعل المراد به عند قدماء المعتزلة يخلق وان كان غيره عندنا والمعني ويجب ان تعتقد ان العبد لا يخلق كل فرد فرد من جزئيات كسبه اعني الفعل الاختياري خلقا

اختيارا

اختيارا او في حال اختياره خلقا اذ الادلة العقلية والنقلية قائمة علي وجوب استناد الممكنات كلها الي قدرته تعالي وارادته وعلمه الازليات فهو سبحانه منفرد بالخلق بالاختيار فليس شي موثرا بطبعه ولا بقوة فيه بل الله تعالي بكسب جري العادة يخلق ذلك الاثر عنده لا به كالشبع عند اللبس والري عند الشرب والاحراق عند مماسة النار وعلم منه ان لا توليد وهو ان يوجب فعل لفاعله فعلا اخر كحركة اليد توجب حركة المفتاح خلافا للمعتزلة فالالم في المضروب عقيب ضرب انسان والموت في المقتول عقيب قتل انسان ليس الا بخلق الله تعالي لا صنع للعبد فيه عندنا البتة لا تخليقا ولا اكتسابا ثم فرع علي وجوب انفراده سبحانه بالخلق والاختراع لافعال العباد وانه لا تاثير لهم فيها البتة سوي الكسب فقال واذا علمت ان قدرنا الحادثة المقارنة لافعالنا الاختيارية المكسوبة لنا غير موثرة فيها فالواجب عليك ان تعتقد ان الله تعالي لا يجب عليه شي من لطف وعوض وجزا وثواب واخترام وفعل ما هو الاصلح للعبد بل الله تعالي ان يثبنا علي طاعاتنا التي طلبها منا وجوبا او ندبا او لا علي طاعة اصلا فاثابته تعالي لنا علي ذلك ليست واجبة عليه وانما تصدر عنه بمحض اي من خالص الفضل اي فضله تعالي الخالص وهو العطا عن اختيار لا عن ايجاب ولا وجوب وان يعذبنا الله معاشر المكلفين تعذيبا دائما كعقاب الكفار او منقطعا كعصاة الموحدين كان ذلك في الاخرة فقط كما مثلنا او الدنيا فقط كالحدود والتعازير او فيهما جميعا كتعذيب فقراء الكفار في الدنيا بالفقر المقيم وفي الاخرة بالخلود في العذاب الاليم فتعذيبه ايانا معاشر المكلفين ليس ظلما ولا جورا ولا واجبا عليه تعالي ان يفعله وانما يصدر عنه تعالي بمحض اي خالص العدل اي عدله تعالي الخالص وهو وضع الشي في محله من غير اعتراض علي الفاعل اذ هو نقيض الظلم الذي هو وضع الشي في غير محله مع الاعتراض علي الفاعل وذلك لوجوب مملوكية جميع الكائنات له تعالي وقبضها عن قدرته وارادته ولا شك ان من جملتها الثواب والعقاب فوجب ان لا يكون لهما سبب عقلي وانما الطاعة والمعصية المترتبتان عليهما امارتان مخلوقتان لله تعالي بلا واسطة معينة من العبد له لا ان شرعا علي ما اختار

كما يقول المعتزلة وبمعني عدم الوجوب عندنا انه غير مستحق ولا لازم فيصح اي يحسن تركه ومعني الوجوب عند المعتزلة اللازم بمعني الاستحقاق انه يقبح تركه اما الاستحقاق بمعني ترتب العقاب علي الترك والثواب علي الفعل فمنتف عنه تعالي اتفاقا
م ع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)